

EXHIBIT 3

NOUJEIM TRANSLATION OFFICE

Translation – Consultant – Legalization

Tel / Fax: 01/380912/13 ; Mobile : 03/356045

E-mail: njeimtranslation@hotmail.com

LS

147/2011

DECISION

In the name of the Lebanese people

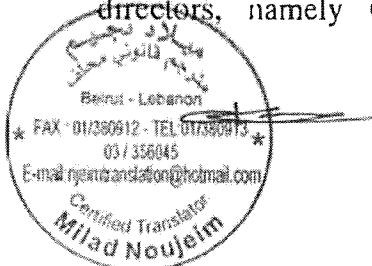
The Tribunal of First Instance at Beirut, Chamber four, ruling in commercial affairs,

Formed of the judge Mr. Georges HARB, President and judges Ihab BAASSIRI and Joe KHALIL, members

Upon verification and deliberation,

It appears that on May 26, 2011, the plaintiffs, formed of Mr. Ghazi Kamel ABOU NAHL, Sheikh Nasser Ali SaoudThani Al-Thani, Mr. Jamal Kamel ABOU NAHL, Mr. Hamad Ghazi ABOU NAHL, COMPASS Insurance Company S.A.L., Nest Investments Holding Lebanon S.A.L., International Trust Company for Insurance and Reinsurance S.A., General Qatari Insurance and Reinsurance Company S.A.Q., Jordanian Immigrant Investment Holding Company, International Insurance Trust Company, (Cyprus) Ltd, filed through their legal attorneys-at-law Mr. Richard CHEMALI and Mr. Antoine MERHEB a writ of summons against the defendants formed of the Lebanese Canadian Bank S.A.L., Mr. Georges Edward Zard ABOU JAOUDE as chairman of the board of directors – General manager of the Lebanese Canadian Bank S.A.L., the company L.C. B Investments (Holding) S.A.L.) and Mr. Mohammad Ibrahim HAMDOUN as member of the board of Directors and deputy General Manager of the Lebanese Canadian Bank S.A.L. and member of the Board of Directors of the company L.C.B. Investments (Holding) S.A.L., exposing that

They own about 23.58% of the share capital of the defendant Bank, that they were all the time insisting through the members of the board of directors, namely General Qatari Insurance and Reinsurance Company



١٤٧
٢٠١١

قرار
باسم الشعب اللبناني،

إن محكمة الدرجة الأولى في بيروت، الغرفة الرابعة، النافذة في القضايا التجارية، المؤلفة من الرئيس جورج حرب والعضوين إيهاب بعاصيري وجو خليل،

لدى التدقيق والمذاكرة،

تبين أنه بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٦، قدّمت الجهة المدعية المؤلفة من كل من السيد غازي كامل أبو نحل، والشيخ ناصر علي سعود ثاني آل ثاني، والسيد جمال كامل أبو نحل، والسيد حماد غازي أبو نحل، وشركة كوساس للتأمين ش.م.ل، وشركة نيت إنفستمنترز هولدنغ لبنانون ش.م.ل، وشركة تراست العالمية للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ب.ب. مقفلة ترست ري، والشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ق، والشركة الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين م.ع.م، وشركة ترست العالمية للتأمين (فارس) المحدودة، بواسطة وكيلها المحامين ريشار الشمالي وأنطوان مرعب، استحضاراً بوجه الجهة المدعي عليها المؤلفة من كل من البنك اللبناني الكندي ش.م.ل، والسيد جورج إدوار زرد أبو جوده بصفته رئيس مجلس إدارة - مدير عام البنك اللبناني الكندي ش.م.ل، وشركة آل سي بي إنفستمنترز (هولدنغ) ش.م.ل، والسيد منعم إبراهيم حمدون بصفته عضو مجلس إدارة ومدير عام مساعد للبنك اللبناني الكندي ش.م.ل. وعضو مجلس إدارة شركة آل سي بي إنفستمنترز (هولدنغ) ش.م.ل، عرضت فيه أنها تملك حوالي ٢٣,٥٨% من رأسمال المصرف المدعي عليها، وأنها كانت دائماً تشدد من خلال أعضاء مجلس الإدارة الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ق. والشركة الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين م.ع.م. وشركة نيت إنفستمنترز هولدنغ لبنانون ش.م.ل، على وجوب اعتماد مبادئ الإدارة الرشيدة وعلى احترام سلاحيّة مجلس الإدارة المهيمن عليه من قبل المدعي عليهما جورج إدوار زرد أبو جوده ومحمد إبراهيم حمدون،

وأنه بمعرض اجتماع مجلس إدارة المصرف المدعي عليه المنعقد بتاريخ ٢٠١٠/٣/٣١ من أجل إيقاف حسابات العام ٢٠٠٩، طالب المدعي غازي كامل أبو نحل بأن يقدم لأعضاء مجلس الإدارة معلومات مفصلة عن الوضعية والبيانات المالية لأن المعلومات الموضوعية بين أيديهم غير كافية، وأنه أمام عدم استجابة الجهة المدعي عليها رفعت الجهة المدعية إلى الجمعية العمومية العادية التي انعقدت بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٦، مذكرة من أجل التذكير ببعض الأصول البديهيّة التي ترقى أعمال الشركات المعفلة والمصارف، لا سيما في ما يتعلق باحترام صلاحيات مجلس الإدارة واللجان المختصة، ورفضت الجهة المدعية بموجب المذكرة المذكورة إبراء ذمة الإدارة حاصلة للاحية سوء إدارة شركة تبادل للأسهم والسندات ش.ذ.م. التي أسسها المصرف المدعي عليه في العام ٢٠٠٦ من خلال شركة قاضية هي شركة آل سي بي إنفستمنترز (هولدنغ) ش.م.ل، والتي يملكها المصرف المذكور بالكامل بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي يرأس مجلس إدارتها المدعي عليه جورج إدوار زرد أبو جوده ويديرها بالتعاون مع المدعي عليه محمد إبراهيم حمدون، وطلبت الجهة المدعية تدوين تحفظاتها وملاحظات في متن محضر الجمعية المذكورة، ورفضت بعدها الجلسة نتيجة عدم التمكن من الوصول إلى قرارات تتخذ بالإجماع، واتفق على عقد اجتماع آخر لاتخاذ القرارات ولكن لم يحدد تاريخه أو مكانه،

وأنه تحضيراً للاجتماع الثاني للجمعية العمومية السنوي عقده، طلبت الجهة المدعية من المصرف المدعي عليه بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٦ ترويضاً بالمستندات والبيانات المالية العائدة للشركات التابعة للمصرف، فأعطتها الإدارة العامة للمصرف بعض المستندات المطلوبة، فعادت الجهة المدعية وأصرّت بموجب كتابها الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٨/٧ على الحصول على عدد آخر من المستندات، ثم أرسلت بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٦ رئيس مجلس الإدارة بواسطة البريد الإلكتروني بموضوع ملاحظاتها على البيانات المالية العائدة للمصرف وللشركة القابضة

Account provided that such amount will be paid whether to the favor of the seller bank or to the favor to the buyer bank according to the audit mechanism mentioned in the SPA. Furthermore the bank to be implicated has put in article 6 of the contract mentioned above two lists of doubtful accounts, and it requested to close those accounts or to transfer them to other banking establishments before the date of the final approval of the sale transaction by the central council of the Bank of Lebanon.

That during the month of August 2011, the defendant bank and the bank to be implicated have been informed that the central bank is getting ready to issue the final approval on the selling transaction, and since the operation of the closure up or transfer of the accounts has not yet been completed, the two parties have signed on 19/8/2011 a lateral agreement in which the defendant bank has committed to re-purchase the remaining debtor accounts, which proves that the agreement has been concluded in the period between the primary approval and the final approval of the central council, and it came in application to what was agreed upon in the SPA agreement and not the contrary,

The plaintiffshave approved the resolution of the ordinary general assembly of the defendant bank held exceptionally on August 13, 2012, related to the operation of re-purchasing of the debts in the framework of the liquidation acts,

The bank to be implicated has declared that he has ncither relation with the present conflict because it happened before the operation of buying the assets, the rights, the obligations and the liabilities of the defendant bank,

That all the documents received by the buyer bank are subject to the banking secrecy law, and therefore it is inadmissible to the bank to be implicated to produce any documents or to disclose any information to the expert to be assigned, particularly that all such information and documents have been put at the disposal of the defendant bank by virtue of an agreement signed by both parties on September 08, 2011,



وتبين أنه بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٨، قدم المطلوب إدخاله مصرف سويسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل. بواسطة وكيله المحامي جوزف خوري الحلوة، لائحة جوابية أولى، عرض فيها أنه يوجد دليل في الأسباب التي تستند الجهة المدعية إليها طلب الإدخال، فهي طلبت إدخاله في لائحة الجوابية بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢ من أجل إشراكه في سماع الحكم ومن أجل تسهيل عمل الخبير المطلوب تعيينه، ثم عادت وطلبت إدخاله في لائحة الجوابية بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٣ من أجل إلزامه بتسديد مبالغ تفوق عشرات ملايين الدولارات الأسيركية، وأنه لم يقدم على شراء المصرف المدعى عليه إلا بعد تلقيه كتاباً من حاكم مصرف لبنان بتاريخ ٢٠١١/٩/١ يعلمه بموجب أن الخزينة الأميركية أكدت لمصرف لبنان بتاريخ ٢٠١١/٢/٣٠ أن المصرف المطلوب إدخاله لن يخضع لأي تحقيقات أو إجراءات من قبلها نتيجة شرائه موجودات وحقوق ومطلوبات المصرف المدعى عليه، وذلك بشرط أن يتم التدقيق بحسابات المصرف المدعى عليه من قبل كل من مصرف لبنان والمصرف المطلوب إدخاله، وقد اشترط هذا الأخير إجراء تدقيق كامل وشامل بحسابات المصرف المدعى عليه وفقاً لمعايير المصرف المطلوب إدخاله واشترط أن تخرج من المسقطة الحسابات التي لا تتوافر فيها المعايير الصارمة،

وأنه وقع بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٢ مع المصرف المدعى عليه عقد ال SPA حيث حدد الثمن الإجمالي بمبلغ ٥٨٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ / د.أ. أودع منه مبلغ ١٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ / د.أ. في حساب First Escrow Account مفتوح لدى بنك نيبلوس ش.م.ل. على أن يتم تسديد هذا المبلغ على عدة دفعات تستند آخرها خلال مهلة سبعة أيام عمل من تاريخ صدور الموافقة النهائية على عملية البيع عن المجلس المركزي لمصرف لبنان، أما القسم الثاني البالغ ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ / د.أ. فقد تم إيداعه في حساب Second Escrow Account على أن يتم تحرير هذا المبلغ إما لمصلحة المصرف البائع وإما لمصلحة المصرف الشاري وفقاً لألية التدقيق المتضمن عنها في ال SPA، كما وضع المطلوب إدخاله في البند السادس من العقد المذكور لائحتين بحسابات مشكوك بتحصيلها، وطلب إقفال تلك الحسابات أو تحويلها إلى مؤسسات مصرفية أخرى قبل تاريخ الموافقة النهائية للمجلس المركزي لمصرف لبنان على عملية البيع،

وأنه خلال شهر آب من العام ٢٠١١ تم إنعقاد المصرف المدعى عليه والمصرف المطلوب إدخاله بأن المصرف المركزي يستعد لإصدار الموافقة النهائية على عملية البيع، وبما أن عملية إقفال أو نقل الحسابات لم تكن قد تمت بعد، وقع الفريقان بتاريخ ٢٠١١/٨/١٩ إتفاقية جانبية تعهد بموجبها المصرف المدعى عليه بإعادة شراء الحسابات المدينة المتبقية، الأمر الذي يثبت أن الاتفاقية الجانبية قد تمت في الفترة الواقعة ما بين الموافقة الميدنية والموافقة النهائية للمجلس المركزي وقد جاءت إنفاذاً لما اتفق عليه في ال SPA وليس خلافاً له، وأن الجهة المدعية وافقت على قرار الجمعية العمومية العادية للمصرف المدعى عليه المنعقدة بصورة استثنائية بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٣، والمتعلقة بعملية إعادة شراء الديون في إطار أعمال التصفية، وأدلى المطلوب إدخاله بأنه لا علاقة له بالنزاع الزاخر لأنه نشأ قبل عملية شرائه لموجودات وحقوق والتزامات ومطلوبات المصرف المدعى عليه،

وبأن جميع الأوراق التي ألت إليه تخضع لأحكام قانون السرية المصرفية فلا يجوز بالتالي للمطلوب إدخاله إبراز أي مستند أو إنشاء أية معلومة للخبير المطلوب تعيينه، كما أن جميع تلك المعلومات والمستندات وضعت بمتناول المصرف المدعى عليه بموجب اتفاقية وقعت بين الطرفين بتاريخ ٢٠١١/٩/٨، وبأنه من جهة ثانية لا يجوز إدخال أي شخص ثالث في المحاكمة بصفة مدعى عليه من دون تبيان الوقائع والأدلة الثبوتية والأسباب القانونية التي توجب الحكم عليه، فيقتضي بالتالي رد طلب الإدخال الراسي إلى إلزام المطلوب إدخاله بتسديد العطل والضرر الذي قد يحكم به على المصرف المدعى عليه نتيجة أعمال إدارته لعدم القانونية وعدم الصحة،

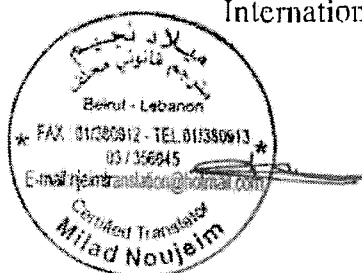
وبأن جميع الحسابات أصبحت ملكاً للمصرف المطلوب إدخاله بمجرد صدور الموافقة النهائية عن المجلس المركزي لمصرف لبنان، ويعود بالتالي لهذا الأخير إعادة بيعها لمن يشاء، فيقتضي بالتالي رد طلب الإدخال الراسي إلى مطالبة المصرف المطلوب إدخاله بإعادة شراء الديون المذكورة في الاتفاقية الجانبية الموقعة بتاريخ ٢٠١١/٨/١٩،

company, chaired by Mr. Amr AL KUWATLY and the member of the plaintiffs, Sheikh Nasser Ali SaoudThani AL THANI. The wait to pursue him has been done in order not to let the debtors pretend to the violations discovered by the expert and attributed to the said manager for conflicting in the veracity of their debts, but in counterpart, the general administration has frozen the end of service indemnities of the said manager until the collection of all the information and documents necessary to questioning him as it is obvious from the minutes of the board of directors on 17/7/2009,

That the members of the plaintiffs have participated to the permission to deduct the amount attributed for the settlement with the American treasury, and it also comprised the decision of the general assembly held on 18/6/2013, taken unanimously by the shareholders saying that they all agree that the settlement amount is a waiver of any claim in front of themselves or in front of any other shareholder,

That the general assembly held on December 16, 2011 has approved unanimously the main authorization to buy the debts, and that the same assembly has approved the procedures occurred with the bank to be omplicated in details, and the general assembly held on August 13, 2012 has confirmed the authorization of re-purchasing the debts for the amount of /50.000.000/ U. S. Dollars in application of the item 6.4 of the SPA

It appeared that on June 04, 2014, the plaintiffs formed of Mr. Ghazi Kamel ABOU NAHL, Sheikh Nasser Ali SaoudThani Al-Thani, Mr. Jamal Kamel ABOU NAHL, Mr. Hamad Ghazi ABOU NAHL, COMPASS Insurance Company S.A.L., Nest Investments Holding Lebanon S.A.L., International Trust Company for Insurance and Reinsurance S.A., General Qatari Insurance and Reinsurance Company S.A.Q., Jordanian Immigrant Investment Holding Company, International Insurance Trust Company, (Cyprus) Ltd, and the party



هامش

وطالب المطلوب إدخاله رد طلب الإدخال شكلاً في حال تبين أنه غير مستوفٍ لجميع الشروط الشكلية، كما طلب رده في الأساس لعدم قانونيته وعدم صحته وعدم حديقته، وتضمنين الجهة المدعية جميع الرسوم والمصاريف والعطل والضرر،

وتبين أنه بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٨، قدمت الجهة المدعي عليها المؤلفة من كل من البنك اللبناني الكندي ش.م.ل، والسيد جورج إدوار زرد أبو جوده، والسيد محمد ابراهيم حمدون، لائحة جوابية ثانية، كررت بموجبها إدلائها ومطالبها، وأضافت فيها أن المعادلة التي طرحتها الجهة المدعية والقائمة على فكرة أنه يقتضي توزيع كامل ثمن التفريغ ناقص الضريبة على المساهمين وإلا كان هناك أخطاء مرتكبة من الإدارة، لا تنطبق على المصارف لأن موجوداتها ليست بكاملها أعيان وأصول ثابتة محددة القيمة، بل تتناول ودائع زبائن وديون مقترضين الأمر الذي يستدعي وجوباً التحقق من مدى قابلية الديون للتحويل، فيكون تخصيص مبلغاً معيناً لتغطية المخاطر يندرج ضمن الأعراف المحلية والعالمية،

وأن مبلغ ال / ١٤٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠ د.ا الذي تدعي الجهة المدعية أن المصرف المطاوب إدخاله قام بتجسيده بالإضافة إلى مبلغ ال / ١٠٠٠٠١٥٠٠٠٠٠ د.ا، قد تم تحريره بكامله حتى قبل دخول ال SPA حيز التنفيذ، بدليل أن الجدول الذي وضعه مفوض المراقبة من أجل تحديد صافي الأصول السائلة من أصل كامل الثمن إقتصر فقط على ذكر مبلغ / ١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ د.ا صنفه مؤجل الدفع،

وأن جميع أعضاء الجهة المدعية وافقوا مع سائر المساهمين على صيغة المخالصة في ما يتعلق بالنزاع مع الإدارة الأميركية، من خلال التوقيع على جميع صفحات محضر الجمعية العمومية التي انعقدت بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٨،

وأدلت الجهة المدعي عليها بأن خسائر شركة تبادل احتسبت في البيانات المالية المجمعة للمصرف المدهي علوه واستدركت لها المؤونات المؤاتية بشكلٍ اضحى من دون جدوى انتظار المصادقة على سريانية الشركة المذكورة،

وبأن مؤونة مخاطر الإفراض والخسائر العائدة لشركة تبادل ظهرت في البيانات المالية الإفرادية لكل من المصرف المدعي عليه والشركة المذكورة، الأمر الذي استوجب عدم الإعتماد بالسؤونة المكونة لدى الشركة القابضة عند توحيد بياناتها المالية مع بيانات المصرف بغية إلغاء الإزدواجية في المؤونة المكونة على مستوى المجموعة، وهذا ما أوضحه مفوض المراقبة في تقريره، وهذا ما فسّر بقاء أرباح المصرف المدعي عليه حوالي / ٤٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ د.ل بعد التجميع،

وبأن القرار بالتزيت بملاحقة مدير شركة تبادل السيد أسامة المصري تم بموافقة لجنة المتابعة المعينة من قبل مجلس إدارة المصرف المدعي عليه من أجل الإشراف على أعمال شركة تبادل والتي يرأسها السيد عمرو القوتلي وعضو الجهة المدعية الشيخ ناصر علي سعود ثاني ال ثاني، وقد تم التزيت في ملاحقته لكي لا يتفرع المديونون بالمخالفات التي كشفها الخبير والمتموية إلى المدير المذكور من أجل المنازعة في صحة ديونهم، ولكن بالمقابل جندت الإدارة العامة تعويضات نهاية الخدمة العائدة إلى المدير المذكور إلى حين تجميع المعلومات والوثائق من أجل مساءلته كما هو ثابت من محضر إجتماع مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٢،

وبأن أعضاء الجهة المدعية شاركوا بالإجازة باقتطاع المبلغ المخصص للتسوية مع الخزنة الأميركية، وقد تضمن أيضاً قرار الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٨، والذي اتخذ بإجماع المساهمين بأنهم روافقون جميعاً على أن تسديد مبلغ التسوية هو بمثابة تنازل عن أية مطالبة بوجه بعضهم أو بوجه أي مساهم آخر،

وبأن الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٦ أقرت بالإجماع الإجازة الأساسية بشراء الديون، وقد صادقت تلك الجمعية على الإجراءات الحاصلة مع المصرف المطلوب إدخاله بتفاصيلها، كما أن الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٣ أكدت الإجازة بإعادة شراء ديون بمبلغ / ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ د.ا تطبيقاً للبند / ٦،٤ من ال SPA،

وتبين أنه بتاريخ ٢٠١٤/٦/٤، قدمت الجهة المدعية المؤلفة من كل من السيد غازي كامل أبو نحن،

It appeared that on October 29, 2014, the defendants, formed of the Lebanese Canadian Bank S.A.L., Mr. Georges Edward Zard ABOU JAOUDE and Mr. Mohammad Ibrahim HAMDOUN, an answering plea by which they reiterated their statements and claims,

It further appeared that during the trial hearing held on October 29, 2014, the judicial proceedings are duly closed after each party has reiterated its claims;

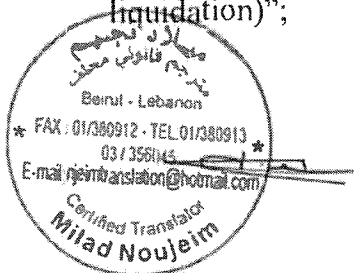
Therefore

First – Rectification of the judicial proceedings:

Whereas the defendants request to rectify the judicial proceedings due to the merge of the bank, the defendant, with the bank to be implicated, since its denomination has been modified and became the company of the Lebanese Canadian Bank S.A.L. (under liquidation) as well as the titles of the defendants Georges Edward Zard ABOU JAOUDE and Mr. Mohammad Ibrahim HAMDOUN are also amended, as the first one is no more chairman of the Board

Manager of the Lebanese Canadian Bank S.A.L. and of the company L.C. B Investments (Holding) S.A.L., and the second is no more member of the board of Directors – Deputy General Manager of the Lebanese Canadian Bank S. A.L. or member of the board of Directors of the company L.C. B Investments (Holding) S.A.L.;

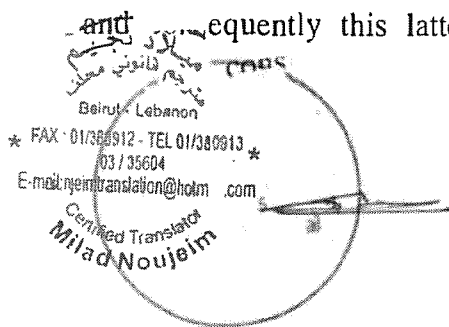
Whereas it is confirmed that the defendant, the bank, the company of the Lebanese Canadian Bank S.A.L. has been merged with the bank Société Générale au Liban S.A.L, the implication of which is requested, and consequently its liquidation will follow at a subsequent date of the filing of the present lawsuit, which necessitates the amendment of its denomination to become the “company of the Lebanese Canadian Bank S.A.L. (under liquidation)”;



Whereas it is further confirmed that the liquidation of the defendant, the bank, has dispossessed the defendants Georges Edward Zard ABOU JAOUDE and Mr. Mohammad Ibrahim HAMDOUN of their posts therein and at the company L.C. B Investments (Holding) S.A.L, on the grounds of which the present lawsuit is filed against them, a matter that also necessitates to rectify the judicial proceedings with regard to the two defendants mentioned above and consider that the lawsuit is filed against the defendant Georges Edward Zard ABOU JAOUDE in his personal capacity and as ex-chairman of the board of Directors – General Manager of the Lebanese Canadian Bank S.A.L. and of the L.C. B Investments (Holding) S.A.L and as one of the liquidators of the company of Lebanese Canadian Bank S.A.L. (under liquidation, and against the other second defendant Mohammad Ibrahim HAMDOUN in his personal capacity and as member of the board of directors – ex-deputy general manager of the Lebanese Canadian Bank S.A.L, and as former member of the board of directors of the company L.C. B Investments (Holding) S.A.L and as one of the liquidators of the company of Lebanese Canadian Bank S.A.L. (under liquidation;

Whereas the plaintiffs, in the other hand, request to rectify the judicial proceedings by withdrawing one of their members, namely Trust International for Insurance and Reinsurance S.A. from the present lawsuit and replace it by the other member, namely, Nest Investments Holding Lebanon S.A.L., since the first mentioned company has assigned its entire shareholding at the bank, the defendant in favor of Nest Investments Holding Lebanon S.A.L., noting that such assignment has been duly notified to the bank, the defendant;

Whereas it is confirmed that Trust International for Insurance and Reinsurance S.A has actually assigned all its shares at the share capital of the bank, the defendant in favor of Nest Investments Holding Lebanon S.A.L., including the transfer of all the obligations and rights linked to such shares in favor of the assignee that will be considered special successor of the assignor and consequently this latter satisfies all the required title and interest to



طالبة التدخل المؤلفة من كلي من السيد كامل غازي أبو نحل، والسيد فادي غازي أبو نحل، لائحة جوابية كزرتا بموجبها إدلاءاتهما ومطالبتهما،

وتبين أنه بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٩، قدمت الجهة المدعى عليها المؤلفة من كل من البنك اللبناني الكندي ش.م.ل.، والسيد جورج إدوار زرد أبو جوده، والسيد محمد إبراهيم حمدون، لائحة جوابية كزرت بموجبها إدلاءاتها ومطالباتها،

وتبين أنه في جلسة المحاكمة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٩، اختتمت المحاكمة أصولاً بعد أن كثر الفرقاء،

بماغ عليه،

أولاً - في تصحيح الخصومة

حيث تطلب الجهة المدعى عليها تصحيح الخصومة نتيجة عملية اندماج المصرف المدعى عليه مع المصرف المطلوب إدخاله، إذ تعذلت بعد ذلك تسميته وأصبح شركة البنك اللبناني الكندي ش.م.ل. (قيد التصفية)، كما تعذلت صفات المدعى عليهما جورج إدوار زرد أبو جوده ومحمد إبراهيم حمدون فلم يعد الأول رئيس مجلس إدارة - مدير عام البنك اللبناني الكندي ش.م.ل. وشركة آل سي بي إنفستمنترز (هولدنغ) ش.م.ل. ولم يعد الثاني عضو مجلس إدارة - مدير عام مساعد البنك اللبناني الكندي ش.م.ل. أو عضو مجلس إدارة شركة آل سي بي إنفستمنترز (هولدنغ) ش.م.ل.

وحيث من الثابت أن المصرف المدعى عليه شركة البنك اللبناني الكندي ش.م.ل. قد تم اندماجه مع المصرف المطلوب إدخاله مصرف سويسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل. وبالتالي تصفيته بتاريخ لاحق علي تقديم الدعوى الراهنة، الأمر الذي يقتضي معه تعديل تسميته لتصحيح "شركة البنك اللبناني الكندي ش.م.ل. (قيد التصفية)"،

وحيث من الثابت أيضاً أن تصفية المصرف المدعى عليه أوقدت المدعى عليهما جورج إدوار زرد أبو جوده ومحمد إبراهيم حمدون لمرآكزهما فيه وفي شركة آل سي بي إنفستمنترز (هولدنغ) ش.م.ل. اللتين قُدمت الدعوى الراهنة بوجههما على أساسها، الأمر الذي يقتضي معه أيضاً تصحيح الخصومة بالنسبة للمدعى عليهما المذكورين واعتبار أن الدعوى مقامة بوجه المدعى عليه جورج إدوار زرد أبو جوده وبصفته الشخصية وبصفته رئيس مجلس إدارة - مدير عام سابق للبنك اللبناني الكندي ش.م.ل. وشركة آل سي بي إنفستمنترز (هولدنغ) ش.م.ل. وبصفته أحد مصفيي شركة البنك اللبناني الكندي ش.م.ل. (قيد التصفية)، وبوجه المدعى عليه محمد إبراهيم حمدون وبصفته الشخصية وبصفته عضو مجلس إدارة - مدير عام مساعد، سابق للبنك اللبناني الكندي ش.م.ل. وبصفته عضو مجلس إدارة سابق في شركة آل سي بي إنفستمنترز (هولدنغ) ش.م.ل. وبصفته أحد مصفيي شركة البنك اللبناني الكندي ش.م.ل. (قيد التصفية)،

وحيث تطلب الجهة المدعية بالمقابل، تصحيح الخصومة من خلال إخراج أحد أعضائها شركة ترانست العالمية للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ب. مقفلة ترست ري، من الدعوى الراهنة، بإحلال العضو الآخر شركة نست إنفستمنترز هولدنغ ليانون ش.م.ل. لأن الشركة الأولى قد تفرغت عن كامل مساهمتها في المصرف.

compensations due to its bank business responsibilities pursuant to the provisions of articles 166, 167 and 168 of the Code of Commerce;

Whereas in the light of the foregoing, the bank to be implicated, Société Générale au Liban S.A.L., satisfies the title and interest to admit its implication in the present lawsuit seen the significant role it may play in the investigations and seen the possibility of the reversal result that such lawsuit may reach, positively or negatively on the bank to be implicated as special successor of the defendant bank;

Whereas consequently that it is necessary to accept the request of implicating Bank Société Générale au Liban S.A.L., in the present lawsuit in the form;

Fourth- The abrogation request of the first, second, third and fourth resolutions of the ordinary general assembly:

Whereas the plaintiffs and the interveners Mr. Kamel Ghazi ABOU NAHL and Mr. Fadi Ghazi ABOU NAHL request to abrogate four resolutions taken by the shareholders ordinary general assembly of the defendant bank held on May 26, 2010;

Whereas the plaintiffs and the interveners, from one side, request to abrogate the first resolution, taken at the majority of votes and related to the accounts;

- First, because the minutes mentioned that the attending shareholders have been notified of all the complete documents and papers that enable them to give their opinion in the items enumerated in the agenda, while such shareholders did not receive the entire financial statements than on July 23, 2010, which means after the meeting of the general assembly,



وحيث إن قبول طلب الإدخال بالشكل يتوقف على مدى توفر شرطي الصفة والمصلحة الضروريين لدى المطلوب إدخاله،

وحيث إن الدعوى الرأهنة ترمي إلى إبطال قرارات صادرة عن الجمعية العمومية للمصرف المدعى عليه الذي تم في وقت لاحق اندماجه بالمصرف المطلوب إدخاله وانتقال جميع حقوقه والزاماته ومستنداته إلى هذا الأخير، وإلى إلزام الإدارة العامة للمصرف المدعى عليه بالتعويض نتيجة لمسؤوليتها عن أعمال المصرف سنداً لأحكام المواد ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ من قانون التجارة،

وحيث انطلاقاً مما جرى عرضه يكون للمطلوب إدخاله مصرف موسيته جنرال في لبنان ش.م.ل. صفة ومصلحة أكيدتين من أجل قبول إدخاله في الدعوى الرأهنة نظراً للدور الذي من الممكن أن يلعبه في التحقيقات ونظراً لإمكانية انعكاس النتيجة التي قد تزول إليها هذه الدعوى، سواء سلباً أو إيجاباً على المصرف المطلوب إدخاله بصفته خلفاً خاصاً للمصرف المدعى عليه،

وحيث يستنتج بالتالي أنه يقتضي قبول طلب إدخال مصرف موسيته جنرال في لبنان ش.م.ل. في الدعوى الرأهنة شكلاً،

رابعاً - في طلب إبطال القرار الأول والثاني والثالث والرابع للجمعية العمومية العادية

حيث تطلب الجهة المدعية والجهة المقررة إدخالها المؤلفة من كل من السيد كامل غازي أبو نحل والسيد فادي غازي أبو نحل، إبطال أربعة قرارات صادرة عن الجمعية العمومية العادية لمساهمي المصرف المدعى عليه المنعقدة بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٦،

وحيث تطلب الجهة المدعية والجهة المقررة إدخالها من جهة أولى، إبطال القرار الأول، الصادر بالأكثريّة، والمتعلق بالمسابات؛

- أولاً، لأنه ورد في المحضر أن المساهمين الحاضرين تبلغوا جميع الوثائق والمستندات التي

تخولهم إبداء الرأي بالمواضيع المدرجة على جدول الأعمال، في حين لم يسلم هؤلاء كامل

البيانات المالية إلا بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٣، أي بعد انعقاد الجمعية،

- ثانياً، لأنه لم يتم إقفال حسابات السنة المالية ٢٠٠٩ أصولاً،

- ثالثاً، لأن تقرير مفوضي المراقبة نظم غياب تام لحسابات موقوفة من قبل مجلس الإدارة،

وحيث تطلب الجهة المدعية والجهة المقررة إدخالها من جهة ثانية، إبطال القرار الثاني، الصادر بالأكثريّة، والمتعلق بإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة؛ لأن إبطال القرار الأول يستتبع حكماً إبطال هذا

القرار لأنه لا قيمة قانونية لقرار إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة أعطى بالإستناد إلى بيانات حسابية لم تعرض

على الجمعية العمومية أو منظمة بشكل مخالف للأصول القانونية والمحاسبية،

وحيث تطلب الجهة المدعية والجهة المقررة إدخالها من جهة ثالثة، إبطال القرار الثالث، الصادر بالإجماع، والمتعلق بتخصيص الأرباح عن السنة المالية ٢٠٠٩؛

- أولاً، لأن الأرقام الواردة في النسخة المسجلة في السجل التجاري مختلفة عن الأرقام الواردة

في النسختين الأولى والثانية اللتين عرضتا على السيد أحمد طيحا،

- ثانياً، لأن جميع الأرقام جاءت تقريبية وذكر إلى جانبها عبارة "تقريباً"،

- ثالثاً، لأنه من غير الممكن أن يكون هذا القرار قد اتخذ بالإجماع بينما القرار الأول المتعلق

بالموافقة على الحسابات اتخذ بالأكثريّة نتيجة تحفظ أعضاء الجهة المدعية عليه،

وحيث تطلب الجهة المدعية والجهة المقررة إدخالها من جهة رابعة، إبطال القرار الرابع، الصادر بالإجماع، والمتعلق بأحكام المادة ١٥٢ من قانون النقد والتسليف؛ لأن أياً من مجلس الإدارة ومفوضي المراقبة

Whereas the lawsuit in its current situation is not ready for delivering the final judgment, since it is necessary to entrust the plaintiffs as well as the interveners from one side and the defendants and the bank to be implicated, from the other side, to discuss the question of questioning the defendants Georges Edward Zard ABOU JAOUDE and Mohammad Ibrahim HAMDOUN solely without any other else of the other members of the board of directors of the defendant bank and of the holding company, in the light of the provisions of article 170 of the code of commerce;

Whereas the plaintiffs as well as the interveners Kamel Ghazi Abou NAHL and Mr. Fadi Ghazi ABOU NAHL request also to impose on the defendant Mohammad Ibrahim HAMDOUN to restitute to the defendant bank the unjustified amounts he received as liquidator;

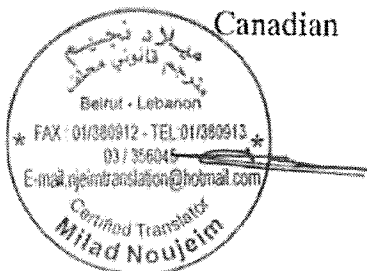
Whereas it is necessary to order the plaintiffs and the interveners to produce copy of the resolution adopted by the general assembly related to the allocations of the defendant Mohammad Ibrahim HASMDOUN as liquidator;

FOR THESE REASONS

(The tribunal) unanimously decides :

First : To rectify the judicial proceedings and to replace the denomination of the defendant bank , the company of Lebanese Canadian Bank S.A.L. to become the “company of Lebanese Canadian Bank S.A.L (under liquidation)”

Second: To rectify the judicial proceedings and consider that the lawsuit is filed against the defendant Georges Edward Zard ABOU JAOUDE in his personal capacity and as ex-chairman of the board of directors – former General Manager of the Lebanese Canadian Bank S.A.L. and of L. C. B. investments (Holding)



وحيث يتبين بالتالي أن الجهة المدعية والمقرر إدخالهما يسندون طلباتهما المتعلقة بالتعويض إلى المواد ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ من قانون التجارة،

وحيث إن الدعوى بحالتها الراهنة غير جازمة لإصدار الحكم النهائي إذ يقتضي تكليف الجهة المدعية والمقرر إدخالهما من جهة والجهة المدعى عليها والمصرف المقرر إدخاله من جهة ثانية، مناقشة مسألة مدى إمكانية مساءلة المدعى عليه جورج إدوار زرد أبو جوده ومحمد إبراهيم حمدون دون سواهما من بقية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف المدعى عليه وفي الشركة القابضة، على ضوء أحكام المادة ١٧٠ من قانون التجارة،

وحيث تطلب الجهة المدعية والجهة المقرر إدخالها المؤلفة من كل من السيد كامل غازي أبو نحل والسيد فادي غازي أبو نحل أيضاً إلزام المدعى عليه محمد إبراهيم حمدون بأن يعيد إلى المصرف المدعى عليه المبالغ غير المبررة التي قبضها كمصرف،

وحيث يقتضي تكليف الجهة المدعية والمقرر إدخالهما إبراز صورة عن القرار الصادر عن الجمعية العمومية والمتعلق بمخصصات المدعى عليه محمد إبراهيم حمدون كمصرف،

لهذه الأسباب،

ومع حفظ البت بالنقاط كافة،

تقرر بالإجماع:

أولاً - تصحيح الخصومة واستبدال تسمية المصرف المدعى عليه شركة البنك اللبناني الكندي ش.م.ل. لتصحيح "شركة البنك اللبناني الكندي ش.م.ل. (قيد التصفية)"،

ثانياً - تصحيح الخصومة واعتبار أن الدعوى مقامة بوجه المدعى عليه جورج إدوار زرد أبو جوده بصفته الشخصية وبصفته رئيس مجلس إدارة - مدير عام سابق للبنك اللبناني الكندي ش.م.ل. وشركة آل سي بي إنفستمنترز (هولدنغ) ش.م.ل. وبصفته أحد مصفي شركة البنك اللبناني الكندي ش.م.ل. (قيد التصفية)، وبوجه المدعى عليه محمد إبراهيم حمدون بصفته الشخصية وبصفته عضو مجلس إدارة - مدير عام مساعد سابق للبنك اللبناني الكندي ش.م.ل. وبصفته عضو مجلس إدارة سابق في شركة آل سي بي إنفستمنترز (هولدنغ) ش.م.ل. وبصفته أحد مصفي شركة البنك اللبناني الكندي ش.م.ل. (قيد التصفية)،

ثالثاً - تصحيح الخصومة وإحلال شركة نست إنفستمنترز هولدنغ لبيانون ش.م.ل. في الدعوى الراهنة مكان شركة تراست العالمية للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ب. مقفلة ترست ري، وإخراج هذه الأخيرة من المحاكمة،

رابعاً - قبول طلب التدخل المقدم من السيدين كامل غازي أبو نحل وفادي غازي أبو نحل في الدعوى الراهنة شكلاً،



from their errors in managing the company Nest Investments Holding Lebanon S.A.L. for the reasons enumerated in the present decision.

- Eighth: To reject the demand of condemning the defendants Georges Edward Zard ABOU JAOUDE and Mohammad Ibrahim HAMDOUN to pay the compensation of any depreciation of the shareholders' rights in result of the liquidation business, for the reasons enumerated in the present decision.
- Ninth: To reopen the trial and register the lawsuit in the pleading roll.
- Tenth: To order all the parties to implement the contents of the present decision.
- Eleventh: To fix the day of Wednesday, January 28, 2015 for the trial hearing and to notify to whom it may concern;

A judgment delivered and publicly perused at Beirut, on December 10, 2014

The clerk Signed	Member (Joe Khalil) Signed	Member (Ihab Baassiri) Signed	The president (Georges Harb) Signed
---------------------	-------------------------------	-------------------------------------	---

=====

Literal translation of the Arabic version herewith enclosed

The certified translator Milad NOUJEIM – Expert N° 212 – Official Gazette N°5 of 29/01/2011

Beirut, September 01, 2017

